

اعلان

عودة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

من أوروبا

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد عاد الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونه الى اوروبا مساء يوم السبت الواقع في ١٩٦٣/٩/٢٨

١٩٦٣/٩/٢٩

رئيس الوزراء
حسين بن ناصر



الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان الثلاثاء ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣٨٣ هـ الموافق ١ تشرين اول سنة ١٩٦٣ م. العدد ١٧١٢

الفهرس

صفحة		
١٣٣٠	نظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٣	نظام صندوق الادخار لموظفي مؤسسة الاقراض الزراعي
١٣٣٤	نظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٣	نظام بيع املاك لجنة مدينة العقبة
١٣٣٦	نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٣	نظام ادلاء السياح وراقبتهم
١٣٣٩	نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٣	نظام موظفي البلديات المعدل
١٣٤٠	نظام رقم (٨٦) لسنة ١٩٦٣	النظام المالي المعدل
٢٣٤١	امرا دفاع رقم ٣٠ و ٣٢	
١٣٤١	قرار بتوحيد وتطوير العبوات المحلية رقم (١) لسنة ١٩٦٣	
١٣٤٤	قرار بمنع الغش والتوجيه في تعبئة الخضار والفواكه رقم (٢) لسنة ١٩٦٣	



هكذا من الأشغال

نحن محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/٧
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٣

نظام صندوق الادخار

لموظفي مؤسسة الاقراض الزراعي

صادر بموجب المادة (١٢) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق الادخار لموظفي مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٣)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعنى المخصص لها فيما يلي .

تعني كلمة (حكومة)	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
وتعني كلمة (المؤسسة)	مؤسسة الاقراض الزراعي .
وتعني كلمة (المجلس)	مجلس ادارة المؤسسة .
وتعني عبارة (المدير العام)	المدير العام للمؤسسة .
وتعني كلمة (الموظف)	كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة حددت درجتها وصنفها في ميزانية المؤسسة وتشمل ايضا كل موظف غير مصنف ، وكل شخص يعين بعقد .
وتعني كلمة (المستخدم)	كل شخص يعمل في المؤسسة على حساب المخصصات المفتوحة أو مخصصات المشاريع ، أو الامانات ، براتب شهري مقطوع أو باجر يومي ، ولا تشمل العامل الذي يعمل باجر يومي .
وتعني كلمة (مودع)	كل متسبب لصندوق الادخار لموظفي المؤسسة .

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام :-

أ - على موظفي ومستخدمي المؤسسة الذين يتقاضون رواتب شهرية مقرره في ميزانية المؤسسة ويكونون
على رأس عملهم في تاريخ نفاذ قانون المؤسسة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ ويبدون رغبتهم كتابة في ان
يشملهم هذا النظام ، وفي التنازل عن جميع حقوقهم واستحقاقاتهم بموجب قانون التقاعد المدني ، ان
كانت لهم اية حقوق أو استحقاقات بموجب القانون المذكور .

ويشترط في ذلك ان يتم هذا التنازل في غضون مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا
النظام ولا يجوز الرجوع عنه بعد وقوعه .

ب - وعلى الموظفين والمستخدمين الذين يتقاضون رواتب شهرية مقرره في ميزانية المؤسسة ، وتم تعيينهم بعد
نفاذ قانون المؤسسة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ ، ولم تقرر المؤسسة بموجب الفقرة (٢) من المادة الثانية
عشرة من قانون المؤسسة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ ، اعتبارهم خاضعين للتقاعد بمقتضى قانون
التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي ادخلت عليه والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٤ - ينشأ في المؤسسة صندوق يسمى صندوق الادخار لموظفي مؤسسة الاقراض الزراعي .

المادة ٥ - اعتباراً من تاريخ انشاء الصندوق ، يدفع كل مودع من الصنف الاول والثاني وكل مستخدم . خمسة
في المائة من راتبه الاساسي للصندوق المذكور كما تدفع المؤسسة في حساب المودع في الصندوق مبلغاً
...اوياً لما وضعه المودع .

المادة ٦ - يتخذ المدير العام الترتيبات لحسم الودائع ، من راتب كل مودع ودفعها للصندوق مع ما تساهم به
المؤسسة لحساب ذلك المودع .

المادة ٧ - (أ) اذا ابدى اي موظف يكون تابعاً للتقاعد عند نفاذ هذا النظام رغبته خطياً في ان يشمل هذا
النظام ، وفي التنازل عن جميع حقوقه واستحقاقاته بموجب قانون التقاعد المدني وفقاً لاحكام المادة
الثالثة من هذا النظام . تدفع الحكومة العائدات التقاعدية ، التي حسنت من رواتبه لحسابه في الصندوق
كما تساهم المؤسسة ، عن مدة خدمته التقاعدية هذه بمعدل خمسة في المائة من رواتبه السابقة واذا
كان لاي موظف كهذا خدمة سابقة في وظيفة غير مصنفه ويستحق عنها مكافأة وفقاً لاحكام
الفصل الحادي عشر من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ تدفع الحكومة ايضاً المكافأة
التي يستحقها عن تلك الخدمة لحسابه في الصندوق .

ب - مع مراعاة احكام المادة الثالثة من هذا النظام ، اذا ابدى اي موظف او مستخدم غير خاضع للتقاعد
ويتقاضى راتبه الشهري من ميزانية المؤسسة ويكون على رأس عمله في تاريخ نفاذ هذا النظام رغبته
في ان يشمل هذا النظام فيجوز للمدير العام ان يقرر اعتباره خاضعاً لهذا النظام اعتباراً من التاريخ
الذي يعينه ومن ثم تسري عليه احكام المادة الخامسة وتدفع الحكومة المكافأة التي يستحقها اي
موظف او مستخدم كهذا بموجب الفصل الحادي عشر من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة
١٩٥٩ عن خدمته السابقة لحسابه في الصندوق .

هذا من الأصول

المادة ٨ - يتولى ادارة الصندوق لجنة تؤلف برئاسة نائب المدير العام وعضوية اثنين من موظفي الصنف الاول ويختارهما المدير العام ، وتكون جميع قرارات اللجنة خاضعة لموافقة مجلس الادارة .

المادة ٩ - يتحمل الصندوق جميع نفقات ادارته .

المادة ١٠ - تقوم اللجنة باستثمار اموال الصندوق ، بالقدر المستطاع ، في شراء سندات دين أو اسهم ، أو عن طريق ايداعها في المصارف ، أو اقراضها بفائدة ، وفقاً لما تراه مناسباً ، على ان يقرن ذلك بموافقة المجلس

المادة ١١ - يعمل المدير العام على حفظ حسابات مستقلة لاموال الصندوق .

المادة ١٢ - يترتب على اللجنة ان تزود المدير العام ، في الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة ، ببيان مفصل عن جميع حسابات الصندوق وكيفية استثمار امواله .

المادة ١٣ - يقوم مدققو حسابات المؤسسة بتدقيق حسابات الصندوق .

المادة ١٤ - يترتب على اللجنة باقرب ما يمكن بعد اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة ، ان تزود كل مودع ببيان يتضمن مجموع المبالغ المقيدة في حسابه في الصندوق كما هي في ذلك التاريخ .

المادة ١٥ - لا يجوز ، في اي حال من الاحوال ، ان تحول أو تنقل لشخص آخر المبالغ المودعة في الصندوق لحساب اي مودع أو المبالغ التي ساهمت بها المؤسسة لحسابه وفوائدها أو الحجز عليها ايفاء لدين أو ادعاء مهما كان نوعه .

المادة ١٦ - اذا توفي احد المودعين أو انهي عمله في المؤسسة تدفع لحسابه في الصندوق الفائدة المستحقة له حتى نهاية الشهر السابق لوفاة ، أو انتهاء خدمته ، ثم يقفل حسابه نهائياً .

المادة ١٧ - اذا توفي اي مودع تدفع اللجنة لورثته الشرعيين جميع المبالغ المقيدة لحسابه في الصندوق .

المادة ١٨ - تدفع للمودع جميع المبالغ المقيدة في حسابه اذا أنهت خدمته بناء على احد الاسباب التالية : -
أ - سبب صحي .

ب - انتهاء العقد المرتبط به بصورة مرضية .

ج - تركه العمل بسبب الزواج ، اذا كان المودع امرأة شريطة ابراز وثيقة الزواج الرسمية .

د - بلوغه السن التي يتقاعد فيها الموظفون عادة .

المادة ١٩ - اذا عزل اي مودع ، أو استقال ، أو اعتبر فاقداً الوظيفة لتركه الخدمة دون اذن ، أو قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في العقد المرتبط به ، تدفع له جميع المبالغ التي دفعها للصندوق مع فوائدها ولا تدفع له المبالغ التي ساهمت بها المؤسسة . ويشترط في ذلك انه عندما يستقيل المودع بموافقة المدير العام ، بعد خدمة لا تقل عن خمس سنوات ، فانه يستحق المبالغ التي ساهمت بها المؤسسة في حسابه في الصندوق اذا وافق مجلس الادارة على ذلك .

المادة ٢٠ - لا يحق لأي مودع ان يطالب بابة مكافأة أو تعويض عن خدمته في المؤسسة استناداً الى اي قانون أو نظام آخر .

المادة ٢١ - لا تسري احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي ادخلت عليه والانظمة والتعديلات الصادرة بمقتضاه على موظفي ومستخدمي المؤسسة الخاضعين لهذا النظام .

المادة ٢٢ - يحق للمدير العام ، بموافقة مجلس الادارة ، ان يصدر اية تعليمات أو اوامر يراها ضرورية لادارة الصندوق .

محمد بن طلال

١٩٦٣/٩/٧

وزير الداخلية صالح المجالي	وزير المالية عبد الرحمن خليله	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بالوكالة سعيد المفتي
قائم بامال قاضي القضاة وزير الاقتصاد الوطني رشاد الخطيب	وزير التربية والتعليم والعدل حسن الكايد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الدفاع عبد القادر الصالح
وزير الصحة صالح برقان	وزير الاشغال العامة عبد اللطيف العنتاوي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل امين الحسيني
وزير الانشاء والتعمير ايوب مسلم	وزير الزراعة كامل محي الدين	وزير المواصلات محمد علي رضا

هكذا من الأصول

نحى محمد بن طهول نائب جريدة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/١١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٣

نظام بيع املاك لجنة تنظيم مدينة العقبة

صادر استنادا للمادة (١٣) من قانون تنظيم مدينة العقبة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بيع املاك لجنة تنظيم مدينة العقبة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اصطلاحات :-

بمعنى كلمة (اللجنة) لجنة تنظيم مدينة العقبة .

وتعني كلمة (قطعة) قطعة الارض المعطى لها رقم وفق المخطط .

المادة ٣ - يجوز للجنة ان تباع اية قطعة من املاكها لأي شخص ، وعلى المشتري ان يدفع الثمن المقرر من قبل اللجنة نقداً ومقدماً قبل تسجيل القطعة باسمه ، ويشترط ان لا يباع للشخص الواحد او المؤسسة الواحدة اكثر من قطعة واحدة الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٤ - يقوم المشتري باكمال البناء خلال سنة من تاريخ تسجيل القطعة باسمه ، وذلك وفق المخطط المصادق عليه من اللجنة ، او مندوبها لهذه الغاية . ويشترط في ذلك انه يجوز للجنة بناء على طلب المشتري المقدم خلال السنة الاولى امهاله سنة اخرى ، اذا ظهر لها ما يبرر ذلك .

المادة ٥ - اذا تخلف المشتري عن اكمال البناء خلال المهلة المبينة في المسادة السابقة فيجوز للجنة ان تقرر استرداد القطعة بالثمن الذي دفعه المشتري .

المادة ٦ - على المشتري ان يتقيد بتعليمات اللجنة الموجهة اليه بشأن البناء ولا يحق له نقل ملكية القطعة المشتراة بالبيع او بأية صورة اخرى الا بعد مضي سنتين من تاريخ تسجيل القطعة باسمه وبعد الحصول على تصريح خطي من اللجنة بذلك .

المادة ٧ - لا يحق للمشتري ان يقوم بأي تصرف في القطعة يرتب عليها حقاً للغير يمكن ان يحول دون تنفيذ احكام المواد (٤ ، ٥ ، ٦) من هذا النظام .

١٩٦٣/٩/١١

محمد بن طهول

وزير الداخلية	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء
صالح الخجالي	عبد الرحمن خليفه	وزير الخارجية بالوكالة
قائم باعمال قاضي القضاة	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة
وزير الاقتصاد الوطني	التربية والتعليم والعدلية	الوزراء ووزير الدفاع
رشاد الخطيب	حسن الكايد	عبد القادر الصالح
وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
صالح بركات	عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني
وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة	وزير المواصلات
ايوب مسلم	كامل محيي الدين	محمد علي رضا

هكذا من الأصول

نحس محمد بن طاول نائب جبرلة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٣

نامر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٣

نظام ادلاء السياح ومراقبتهم

صادر بموجب المادة التاسعة من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ادلاء السياح ومراقبتهم لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعني كلمة (دليل) كل شخص يمارس مهنة ارشاد السياح ومراقبتهم لاماكن الزيارة المختلفة وتزويدهم بالمعلومات عنها .

وتعني كلمة « السلطة » سلطة السياحة الاردنية .

وتعني كلمة « المدير » مدير السياحة .

المادة ٣ - لا يجوز لاي شخص ان يمارس مهنة دليل ، او ان يتحمل صفة الدليل الا اذا كان مرخصا له بذلك من قبل السلطة .

المادة ٤ - يشترط في كل من يرغب في ممارسة مهنة دليل . -

أ - ان يقدم طلبا الى مدير السياحة على النموذج الخاص بذلك ، وان يرفق به نسختين من صورته الشمسية ، وشهادة بحسن سلوكه من دوائر الامن المختصة .

ب - ان يكون اردني الجنسية او حائزا على اقامة دائمية تخوله العمل في الاردن ، ويستثنى من هذا الشرط ابناء البلاد العربية شريطة المعاملة بالمثل .

ج - ان لا يقل عمره عن (٢٠) سنة .

د - ان لا يكون قد سبق الحكم عليه بجناية او جرم شائن .

هـ - ان يكون خاليا من الامراض والعاهات .

و - ان يفوز في امتحان تجربة لجنة خاصة يشكلها رئيس مجلس سلطة السياحة لهذا الغرض .

ويعقد الامتحان مرتين في السنة في الموعد الذي يحدده المدير ويعلن عنه في الصحف المحلية و

المادة ٥ - يجوز للمدير ان يستدعي لجنة فحص الادلاء المنصوص عليها في الفقرة (و) من المادة (٤) لاجراء فحص الادلاء المرخصين من صفتي (ب) و (ج) الذين يرغبون في الحصول على رخصة تبيح لهم العمل في مناطق اوسع من مناطقهم ويجري الفحص مرتين في السنة في الموعد الذي يحدده المدير ويعلن عنه في الصحف المحلية .

المادة ٦ - على كل دليل مرخص ان يبرز رخصته لفحصها اذا طلب منه ذلك اي سائح او اي موظف من موظفي او مفوضي السلطة .

المادة ٧ - تكون الرخصة على ثلاثة اصناف . -

أ - رخصة تبيح للدليل ممارسة مهنته في كافة انحاء المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - رخصة تبيح للدليل ممارسة مهنته في احدى ضفتي المملكة .

ج - رخصة تبيح للدليل ممارسة مهنته في مدينة واحدة فقط من مدن المملكة

المادة ٨ - يتوجب على كل دليل مرخص ان يحمل الشارة الخاصة بالادلاء اثناء مزاولته لمهنته ويقوم المدير بموافقة مجلس السلطة بوضع تصميم هذه الشارة ويعين ثمنها وكيفية حصول الادلاء عليها .

المادة ٩ - تستوفى الرسوم التالية لدى اصدار الرخصة او تجديدها وذلك اعتبارا من ١/٤/١٩٦٤ . -

١ - عن الرخصة من صنف (أ) سبعة دنانير اردنية

٢ - عن الرخصة من صنف (ب) خمسة دنانير اردنية

٣ - عن الرخصة من صنف (ج) ديناران اردنيان

المادة ١٠ - تصدر الرخصة حسب النموذج الذي تعده السلطة . وتوقع من قبل المدير او من يفوضه خطيا .

المادة ١١ - يترتب على كل دليل مرخص يرغب في تجديد رخصته ان يقدم طلبا بذلك الى المدير على النموذج المعد لذلك ، قبل اليوم الخامس عشر من شهر آذار من كل سنة ، وان لا يتأخر في الحصول على الرخصة عن اليوم الاول من شهر ايار من تلك السنة .

المادة ١٢ - اذا اضاع الدليل رخصته ، او اذا تلفت ، وجب عليه تبليغ الامر في الحال الى المدير ، ويجوز منحه بدلا عنها بعد دفع رسم مقداره (٥٠٠) فلس .

المادة ١٣ - يجوز للمدير ان يرفض اصدار اية رخصة جديدة ، او الغاء اية رخصة قديمة لاي شخص اذا كان ذلك الشخص في رأي المدير غير لائق لحيازة الرخصة كما يجوز له ان يحسب عن تجديد رخصة اي دليل او ان يوقف العمل بها للمدة التي يراها ضرورية وذلك في الحالات التالية : -

١ - اذا صدرت بحق الطالب ثلاثة اذاعات خطية من السلطة .

٢ - اذا حكم عليه مرتين مخالفة احكام هذا النظام .

٣ - اذا ادين من قبل محكمة لجرم شائن .

٤ - اذا تصرف تصرفا يعتبر غير لائق في نظر مدير السياحة .

٥ - اذا خالف التعليمات التي يصدرها مجلس السلطة .

المادة ١٤ - على كل دليل الغيت رخصته او اوقف العمل بها ، ان يسلم الرخصة الى السلطة في الحال .

المادة ١٥ - لا يجوز لأي دليل ان يعرض خدماته على السياح والزائرين الا بناء على طلب منهم ، كما لا يجوز لـ
ازعاجهم او مضايقتهم او الاخلال عليهم بأي شكل .

المادة ١٦ - لا يجوز لأي دليل مرخص ان يتعاطى اي مهنة سياحية اخرى او ان يتعاطى مهنة اثناء قيادة لاي سيارة .

المادة ١٧ - على كل دليل مرخص ان يظهر بمظهر لائق وهندام مقبول امام السياح والزائرين .

المادة ١٨ - لمجلس السلطة ان يصدر التعليمات التي يراها ضرورية لاستكمال تنسيق اوجه نشاط هذه المهنة ورفع مستواها .

المادة ١٩ - للمدير ، او من يفوضه خطيا ان يستجوب اي دليل بشأن امر يتعلق بعمله ، او بشأن اية قضية
يعتقد ان له علاقة بها .

المادة ٢٠ - لمجلس السلطة ان يعين اجور الادلاء ، من حين الى آخر ، وعلى الادلاء التقيد بهذه التسعيرة .

المادة ٢١ - تطبق احكام هذا النظام على الاشخاص المرخصين سابقا والذين يرخصون بعد صدوره .

المادة ٢٢ - كل من لم يكن حائزا على رخصة بمقتضى هذا النظام او مارس مهنة دليل ، او انتحل تلك الصفة ، او
استعمل رخصة دليل صادرة باسم الغير او خالف بأي وجه من الوجوه احكام هذا النظام وما يصدر
بموجبه من تعليمات ، يعتبر انه ارتكب جرما ، ويعاقب بالعقوبة التي نصت عليها المادة (١٣) من
قانون السياحة لسنة ١٩٦٠ .

المادة ٢٣ - يلغى كل تشريع سابق تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٦٣/٩/١٤

محمد بن طهول

نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية بالوكالة

سعيد المقتي

وزير دولة لشؤون رئاسة

الوزراء ووزير الدفاع

عبد القادر الصالح

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

امين الحسيني

وزير المواصلات

محمد علي رضا

وزير المالية

عبد الرحمن خليفة

وزير

التربية والتعليم والتعليم

حسن الكايد

وزير الاشغال العامة

عبد اللطيف العنيتاوي

وزير الزراعة

كامل محي الدين

وزير الداخلية

صالح المجالي

قام باعمال قاضي القضاة

ووزير الاقتصاد الوطني

رشاد الخطيب

وزير الصحة

صالح برقان

وزير الانشاء والتعمير

ايوب مسلم

نحن محمد بن طهول نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٤٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٣

نظام موظفي البلديات المعدل

صادر بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

=====

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي البلديات المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع نظام موظفي البلديات رقم
(١) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل النظام الاصلي باضافة المادة (٣١) التالية اليه بعد المادة (٣٠) مباشرة وترقيم المادة (٣١)
منه برقم (٣٢) .

المادة ٣١ - تطبق على موظفي البلديات جميع الانظمة والتعليمات المتعلقة بمعالجة موظفي الحكومة
وعائلاتهم وتؤمن هذه المعالجة في العيادات والمستشفيات الحكومية او الخصوصية على
حساب البلدية التي يعمل بها الموظف .

١٩٦٣/٩/١٤

محمد بن طهول

نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية بالوكالة

سعيد المقتي

وزير دولة لشؤون رئاسة

الوزراء ووزير الدفاع

عبد القادر الصالح

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

امين الحسيني

وزير المواصلات

محمد علي رضا

وزير المالية

عبد الرحمن خليفة

وزير

التربية والتعليم والتعليم

حسن الكايد

وزير الاشغال العامة

عبد اللطيف العنيتاوي

وزير الزراعة

كامل محي الدين

وزير الداخلية

صالح المجالي

قام باعمال قاضي القضاة

ووزير الاقتصاد الوطني

رشاد الخطيب

وزير الصحة

صالح برقان

وزير الانشاء والتعمير

ايوب مسلم

نحن محمد بن طهول نائب جهدة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٦) لسنة ١٩٦٣

النظام المالي المعدل



المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام المالي رقم (١) لسنة ١٩٥١ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (١٥٨) من النظام الأصلي بإضافة الجملة التالية إلى آخرها .
لا تسري هذه المادة على أعضاء مجلس الأمة أو على الوزراء ومن هم في مرتبتهم .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٥٨) مكررة من النظام الأصلي بإلغاء الفقرة (٢) منها وإعادة ترقيم الفقرتين (٣) و (٤) بحيث تصبحان (٢ و ٣) .
١٩٦٣/٩/١٤

محمد بن طهول

نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية بالوكالة

سعيد الملقى

وزير دولة لشؤون رئاسة

الوزراء ووزير الدفاع

عبد القادر الصالح

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

امين الحسيني

وزير المواصلات

محمد علي رها

وزير المالية

عبد الرحمن مخلي

وزير

التربية والتعليم والعدل

حسن الكايد

وزير الاشغال العامة

عبد اللطيف العنتاوي

وزير الزراعة

كامل محي الدين

وزير الداخلية

صالح الحجابي

قائم باعمال قاضي القضاة

ووزير الاقتصاد الوطني

رشاد الخطيب

وزير الصحة

صالح بوقان

وزير الانشاء والتعمير

ايوب مسلم

امر دفاع رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٣

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ .

١ - بناء على تنسيب معالي وزير الزراعة ، أمر بالاستناد الى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ بإلغاء امر الدفاع رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ على ان يلتزم المصدرون لغراس الزيتون والبلوز والغراس الاخرى بالحصول على ترخيص مسبق من وزارة الزراعة .

٢ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ اليوم .

١٩٦٣/٨/٢٢

رئيس الوزراء

حسين ابن ناصر

امر دفاع رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٣

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بالاستثناء الى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :-

١ - يلغى امر الدفاع رقم (١٨) لسنة ١٩٦٢ .

٢ - يسمح باستيراد العدس الى المملكة .

٣ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ ١٩٦٣/١٠/١ .

١٩٦٣/٩/١٩

عن رئيس الوزراء

سعيد الملقى

قرار بتوحيد وتطوير العبوات المحلية

رقم ١ لسنة ١٩٦٣

بالاستناد الى المادة ٣ فقره (ط) من قانون الزراعة العام رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢ .

١ - يكون للالفاظ الواردة في هذا القرار المعاني المبينة ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك و

أ - عبوة : تعني كلمة عبوة الصندوق الخشبي (بكسه) او صندوق الكرتون او خلافة المستعمل في تعبئة الخضار والفواكه الطازجة ؛

ب - فواكه سريعة التلف : تعني الفواكه والخضار الطازجة الطرية السريعة العطب والتي تحتاج لعناية خاصة لدى قطعها وتوزيعها (توضيحاً) وتعبئتها وشحنها .

ج - فواكه صلبة : تعني الفواكه والخضار الطازجة الصلبة الأقل تعرضاً للتلف والتي لا تحتاج لعناية خاصة لأعدادها .

د - عبوات معادة : وهي العبوات التي تستعمل لتعبئة الفواكه والخضار أكثر من مرة وهذه معدة للاستعمال المحلي .

هـ - عبوات غير معادة : وهي العبوات التي لا تستعمل الا مرة واحدة حيث تباع هي ومحتوياتها مسن الفواكه والخضار وهذا النوع من العبوات معد للتصدير .

مادة ٢ - تكون قطع الخشب المستعملة في صناعة العبوات المعدة للتصدير اقل سمكاً من قطع الخشب المستعملة في صناعة العبوات المعدة للاستعمال المحلي وتناسب طردياً مع حجم العبوة .

مادة ٣ - يجب ان تثبت في الاركان الاربعة للعبوة زوايا تقوية مثلثة الشكل بحيث ترتفع قليلاً عن مستوى الصندوق وذلك لإيجاد فراغ كاف للتبوية بين العبوات الموضوعة فوق بعضها البعض حتى لا تؤثر على محتويات العبوة التي تحتها لا سيما في المحاصيل سريعة العطب والمقولة محلياً كالبندورة والعنب والدراق والكرز .

مادة ٤ - تصنع الصناديق التي تعبأ فيها ثمار الفاكهة والخضار المعدة للتصدير من خشب الشوح الابيض او الخور او الصفصاف الناشف . ويجب ان تكون الواح هذه الصناديق ناشفة لا تزيد نسبة الرطوبة عن ١٥٪/مساء (ممسوحة) خالية من القشور والعقد الضارة والتثؤات .

مادة ٥ - يسمح باستعمال علب الكرتون المقوى او صناديق الخشب المسلح بالشريط دون تحديد القياسات لتصدير الفواكه والخضار بواسطة وسائل النقل الجوية والسيارات المبردة سواء كانت على الكرتون مثقوبة على جوانبها ام لا بشرط ان تؤمن التبوية اللازمة وان تتحمل الضغط عند الشحن وان يكون الكرتون المستعمل ذو مناعة عالية ضد امتصاص الرطوبة من سطحه الداخلي والخارجي .

مادة ٦ - أ - تكون سماكة الألواح التي يصنع منها الصندوق العادي بين ٧-٨ ملم وسماكة القطع التي يصنع منها رأسي الصندوق والمقطع الوسطي (القاعدة) ١٠ - ١٦ ملم .

ب - يمكن استعمال الصندوق النصفى (الشريحة) لتعبئة بعض اصناف الفاكهة والخضار السريعة التلف وذلك بحسب القياسات التالية طول ٣٨ سم عرض ١٩ سم اما العمق فيختلف باختلاف اصناف الفاكهة وحسب عدد الصفوف في كل صندوق (على شرط ان لا يتعدى هذا الارتفاع ١٥ سم من الداخل) .

مادة ٧ - يجب ان تكون قياسات الصناديق من الداخل التي تعبأ فيها الفواكه والخضار الطازجة المعدة للتصدير مطابقة للقياسات التالية ويسمح بزيادة او نقص ستيمر واحد طولاً وعرضاً .

نوع الخضار والفواكه :

الطول سم	العرض سم	العمق سم
٣٨	١٩	٩
٤٦,٥	٢٩	١٥
٣٨	١٩	٩
٤٦,٥	٢٩	١٥
٤٦,٥	٢٩	٢٧
٦٥	٣٤	٢٨
٦٥	٣٤	١٥
٦٠	٤٥	٣٤

أ - الفواكه : عنب ، مشمش ، دراق ، كرز ، برفوق ، جوافه ، يوسفى ، مندلين

ب - الخضار : بندورة ، فاصوليا ، لوبيا ، بازبلا ، فول ، بامية ، خيار ، كوسى ، فلفل

ج - تفاح ، اجاص ، سفرجل ، رمان

د - برتقال ، جريفروت والزيتون

هـ - ليمون

و - شمام ، زهره ، باذنجان عجمي

ز - موز ، بطيخ ، ملفوف بلدي ، زهره (يعبأ اما دكماً في سيارة او شاحنة او في صناديق قياس ٦٥ سم × ٥٥ سم × ٣٥ سم .

ح - اما المحاصيل الحقلية كالبطاطا والبصل واللفت والشوندر والجزر فيمكن شحنها باكياس خيش صغيرة .

ط - غطاء الصندوق يمكن ان يكون من الخشب المنصوص عليه في هذا القرار او من الورق سواء كان من الورق المقوى (الكرتون) او من الورق الناعم الشفاف .

مادة ٨ - أ - تكون العبوات المعدة للاستعمال المحلي بنفس ابعاد وسعات العبوات المعدة للتصدير ولا تختلف عنها الا في سمك قطع الخشب المستعملة اذ يكون سمك الخشب للجوانب ١٣ ملم والقاعدة والرأس ١٥-٢٠ ملم

ب - يجب ان تكون الاسطح الداخلية للعبوات المحلية والمعدة للاستعمال المعاد لمساء ليسهل تنظيفها وان يعاد تنظيفها بعد كل استعمال .

مادة ٩ - يجب ان يحمل الصندوق المعد للتصدير على رأسه الايضاحات التالية ، اما مدفوعة او بواسطة بطاقة محكمة الالتصاق .

أ - ماركة المصدر او اسمه وعنوانه .

ب - منتجات اردنية .

ج - جنس الثمار ونوعها .

د - فئة التصنيف (النخب) ممتاز ، نخب اول ، نخب ثاني ، نخب ثالث .

هـ - وزن الصندوق الفارغ والقائم .

مادة ١٠ - على كل من يريد القيام بصناعة العبوات (البكسات) او المتاجرة بها ان يتقدم بطلب ترخيص لذلك من مكتب التسويق الزراعي فاذا تحقق للمكتب ان الراغب يملك المحلات والمنشآت والآلات اللازمة لممارسة هذه المهنة يعطى الترخيص بشرط ان يلتزم الصانع بكل ارشادات وتوجيهات المكتب .

هكذا من الأشجار

مادة ١١ - أ - يجب ان يكون حجم الثمار متناسقا وموحدا في الصندوق وان تغلف الثمار الكبيرة الحجم (الحمضيات، التفاحيات، الدراق) كل واحدة على حدة بورق ناعم يحمل عبارة (متوجات اردنية) باللغة العربية اذا كانت مصدرة الى بلد عربي وباللغة الاجنبية اذا كان التصدير الى بلدان غير عربية او باللغتين معا.

ب - يشترط في الورق المستعمل في لف الثمار المعدة للتصدير ان يكون نظيفا ولا يؤثر على خصائص المحصول (الطعم، النكهة، الرائحة).

مادة ١٢ - يجب ان تكون الثمار المعدة للتصدير سليمة التكوين ومطابقة لمواصفات الصنف والنوع محتفظة بخصائصها وماويتها، خالية من كل اثر للرطوبة الخارجية وان تكون نظيفة سليمة لا اثر فيها للرطوبة او الحدوش او التشقق وان يكون عتقها مقطوعا بآلة حادة على مستوى قشرة الثمرة. خالية من آثار الاصابة بالحشرات والأمراض والعوارض الطبيعية (كضربة الشمس، والبرد والصقيع).

مادة ١٣ - كل من يخالف احكام هذا القرار يعاقب بالعقوبات المنصوص عنها في المادة العاشرة من قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٢.

مادة ١٤ - يبدأ العمل بهذا القرار بعد ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار بمنع الغش والتوجيه

في تعبئة الخضار والفواكه رقم ٢ لسنة ١٩٦٣

صادر بالاستناد الى المادة (٣) فقره (ط) من قانون الزراعة رقم ٣٧ لعام ١٩٦٢

مادة ١ - يكون للالفاظ الواردة في هذا القرار المعاني المبينة ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

أ - التوجيه: تعني عدم تجانس محتويات العبوة الواحدة حججا وشكلا ولونا او في درجة النضج او الخلو من الامراض والحشرات والعوارض الطبيعية او الصنف اي ان محتويات الطبقة السفلى (الاجزاء غير المكشوفة) ليس لها نفس نوعية وخصائص الطبقة العليا الظاهرة للعيان.

ب - الغش: يعني اظهار الجزء العلوي المكشوف من الخضار والفواكه لاحتوائه على خصائص افضل من باقي محتويات العبوة.

ج - العبوة: يقصد بكلمة العبوة اي صندوق او قفص او سله وغيرها مما يستعمل في تعبئة الخضار والفواكه.

د - شحنة او ارسالية: يقصد بكلمة شحنة او ارسالية كمية من العبوات المحضرة للبيع والتي هي عبارة عن عدد من العبوات او اية حمولة يملكها شخص واحد او عدة اشخاص.

هـ - مفتش: يقصد بكلمة مفتش الموظف المعين من قبل مكتب التسويق الزراعي الاردني للقيام بالتفتيش على جميع عبوات الفواكه والخضار ومحتوياتها في جميع الاسواق المحلية المعدة للبيع داخل المملكة او خارجها وكذلك المستوردة.

و - التفتيش: يقصد بكلمة التفتيش فحص العبوات المحتوية على الخضار والفواكه المعهدة للبيع في الاسواق المحلية او المعهدة للتصدير او المستوردة.

مادة ٢ - أ - يتم تفتيش كل ارسالية او شحنة على انفراد بأن يختار المفتش عينه ممثلة للشحنة او الارسالية بطريقة عشوائية (دون تمييز) من جميع اركان الارسالية او الشحنة بمعدل لا يتجاوز ٢٪ من عدد العبوات للشحنة او الارسالية.

ب - يمرى فحص كل عبوة من العينة المختارة لوحدها بأن تؤخذ الطبقة العليا من العبوة على حدة وتفرغ باقي محتويات العبوة على سطح نظيف امس لفحصها.

ج - تمنع الشحنة او الارسالية من البيع في الاسواق المحلية في البلديات اذا ظهر ان باقي محتويات العبوة لا تطابق مواصفات الطبقة العليا وتختلف عنها بنسبة تزيد عن ١٠٪ بالوزن نوعيا ويقاس ذلك بالنسبة المئوية على الشحنة بأكملها.

د - على كل منتج او بائع توفير المكان اللازم لاجراء عملية التفتيش على الفواكه والخضار التي ستباع من قبله للتأكد من عدم وجود غش او توجية فيها.

هـ - تمنع اي شحنة او ارسالية من التصدير للخارج اذا ثبت بعد فحصها في المراكز الجمركية على الحدود او اي مكان يقره مكتب التسويق ان باقي محتويات العبوة لا تطابق مواصفات الطبقة العليا وتختلف عنها بنسبة تزيد عن ١٠٪ بالوزن نوعا.

و - تمنع اي شحنة او ارسالية من دخول البلاد اذا ثبت بعد فحصها في المراكز الجمركية على الحدود او اي مكان يقره مكتب التسويق ان باقي محتويات العبوة لا تطابق مواصفات الطبقة العليا وتختلف عنها بنسبة تزيد عن ١٠٪ بالوزن نوعيا.

مادة ٣ - يحق لمكتب التسويق الزراعي ان يتخذ جميع التدابير اللازمة لاجراء عمليات الكشف والمراقبة قبل شحن الارساليات كما يحق لجميع موظفي المكتب ان يدخلوا المستودعات ومراكز التوزيع والبرادات والشاحنات وناقلات السكك الحديدية والمواوين والمراكب والبواخر وغيرها من الامكنة حيث تعد الخضار والفواكه للتصدير وذلك للقيام باعمال المراقبة والتفتيش.

مادة ٤ - كل من يخالف احكام هذا القرار يعاقب بالعقوبات المنصوص عنها في المادة العاشرة من قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٢.

مادة ٥ - يبدأ العمل بهذا القرار بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.



هكذا من الأعمال